واقع سوق التامين الجزائري دراسة تحليلية للنصف الأول(2022–2021)

The reality of the Algerian insurance market, an analytical study for (2022-2021) the first half

بودرومي عبد النور [*]، مخبر المقاولة وتسيير الموارد البشرية والتنمية، جامعة البليدة 2 (الجزائر)،
bouderroumi.abdennour@gmail.com
بن جدو الوليد، مخبر المقاولة وتسيير الموارد البشرية والتنمية، جامعة البليدة 2 (الجزائر)،
bendjeddoueloualid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/08 تاريخ القبول: 2023/09/25 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التأمين في السوق الجزائري، والذي يعتبر أحد ركائز الخدمات المالية، وذلك من خلال تفادي الاخطار والتعرف على التقلبات السياسية ومدى تأثير جائحة كورونا على النهوض بالاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة على أن هناك تذبذب كبير في معدلات النمو لشركات التأمين مما أدى إلى تدني المساهمة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى هيمنة قطاع التأمين على الأضرار في سوق التأمين الجزائري، وهذا راجع بالدرجة الاولى الى مخلفات سياسات الاغلاق المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال جائحة *covid-19*، بالإضافة الى ضعف الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري.

كلمات مفتاحية: خطر، تامين، سوق تأمين جزائري.

تصنيفات JEL : M31، G22

Abstract:

This study aimed to explore the reality of insurance in the Algerian market, which is considered one of the pillars of financial services, by mitigating risks and identifying political fluctuations. It also aimed to assess

[*] المؤلف المرسل.

the impact of the COVID-19 pandemic on the Algerian economy. The study found significant fluctuations in the growth rates of insurance companies, leading to a decreased contribution to economic activity. Additionally, it highlighted the dominance of the damage insurance sector in the Algerian insurance market. These findings are primarily attributed to the repercussions of the lockdown policies implemented by the Algerian government during the COVID-19 pandemic, along with the limited insurance culture among Algerian individuals.

Keywords: Risk, Insurance, Algerian Insurance Market.
Jel **Classification Codes :** M31 ،G22

1. مقدمة :

يعد الخطر مرادف للنشاط الإنساني على مر العصور، حيث يواجه الفرد أخطار تختلف من حيث الأسباب والحجم والتأثير سواء على ذاته واصوله المادية، واستمر الخطر في التطور تبعا لتطورات الحاصلة وانتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة ومع عدم قدرته على الحد من نتائج هذه الأخطار ظهرت الحاجة إلى التأمين، فهو وسيلة تمكن من تخفيف حدة الخسائر الناجمة عن تحقق خطر معين عن طريق نقل عبئ الخطر من المؤمن له إلى المؤمن بخسارة قليلة مؤكدة في مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة.

ويعتبر التأمين أحد الركائز الأساسية للقطاع المالي ويزداد دوره في النشاط الاقتصادي مع استمرار ظهور الأخطار العالية القيمة والتي قد ينجر عنها خسائر مهولة كما هو الحال في أخطار الكوارث الطبيعية أو الأخطار التكنولوجية، وعليه يمكن ان نطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع تطور قطاع التامين الجزائري في ظل التطورات الراهنة؟**

الأسئلة الفرعية :

- ✓ ما المقصود بالخطر وما هي مسبباته؟
- ✓ ما هي طبيعة التامين وما هو دوره في الجانب الاقتصادي والاجتماعي؟
- ✓ هل أثرت التحولات السياسية وجائحة كورونا على انتاج قطاع التامين في الجزائر؟

أهداف الدراسة :تهدف الدارسة إلى مقارنة وتحليل نشاط سوق التأمين بالجزائر خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022 من اجل التعرف على نسبة النمو المحققة، إلى جانب التعرف على تأثيرات التقلبات السياسية وجائحة كورونا التي شهدتها الجزائر على قطاع التامين.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة، ولذلك من خلال اجراء دراسة تحليلية لواقع سوق التامين الجزائري خلال للنصف الأول (2021-2022)

2. اساسيات حول الخطر:

اعتاد الإنسان على اتخاذ العديد من القرارات المهمة سواء المتعلقة بحياته الشخصية وبالنشاطات الممارسة، إلا انه في المجمل لا يمكن التأكد من النتائج المترتبة عنها في المستقبل، والخطر هو مرادف للنشاط الإنساني حيث يتعرض الإنسان للعديد من الأخطار التي تهدده في شخصه أو في ماله، وهذه الأخيرة تنشأ من أسباب لا حصر لها ولا يمكن التنبؤ بها أو وقت حدوثها أو تقدير الخسائر.

1.2 مفهوم الخطر:

يتعرض الإنسان لعدة أخطار تؤدي إلى خسائر مالية أو معنوية تصيب الممتلكات أو الإنسان في حد ذاته، ويقصد بالخطر لغويا الإشراف على الهلاك وقد تم التطرق إلى عدة تعريفات للخطر من قبل الباحثين، ومن أهم هذه التعريفات:

- ✓ احتمال حدوث الخسائر المالية والمعنوية؛
- ✓ عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل أي اختلاف التنبؤات عن الواقع الفعلي؛
- ✓ الخسائر المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين. (حربي و عقل، 2016، صفحة 15)
- ✓ عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر. (Gauvin, 2000, p. 10)
- ✓ حالة من عدم التأكد الممكن قياسها. (البلقاني و واصف ، 2004، صفحة 12)

- ✓ حادث مستقبلي محتمل لا يتوقف عن إرادة الطرفين اللذين تم بينهما العقد. (ابوالنجا، 1983، صفحة 57)
- ✓ تعريف قاموس أكسفورد: " هو فرصة أو احتمال حدوث الخسارة او الهلاك او الإصابة أو أي نتائج عكسية". (كافي ، 2016، صفحة 15)
- ✓ الخطر ما هو الا حادث قد يحدث في المستقبل نتيجة حادث مفاجئ، اي انه غير مؤكد الوقوع، وإذا وقع فانه يترتب عنه خسائر ماليو ومعنوية. (تسوري بن تسوري، 2021، صفحة 169)

ويمكن القول ان الخطر هو حالة من عدم التأكد ينتج عنها خسائر مادية أو معنوية أو الاثنين معا.

2.2 مسببات الخطر:

ان تحقق الخطر يعود أساسا إلى حالة عدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة، وذلك لعدة مسببات سواء كانت طبيعية أو متعلقة بتصرفات شخصية والتي يمكن ان تؤثر على اتخاذ القرار وتؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، ويمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي.

الشكل 1: مسببات الخطر

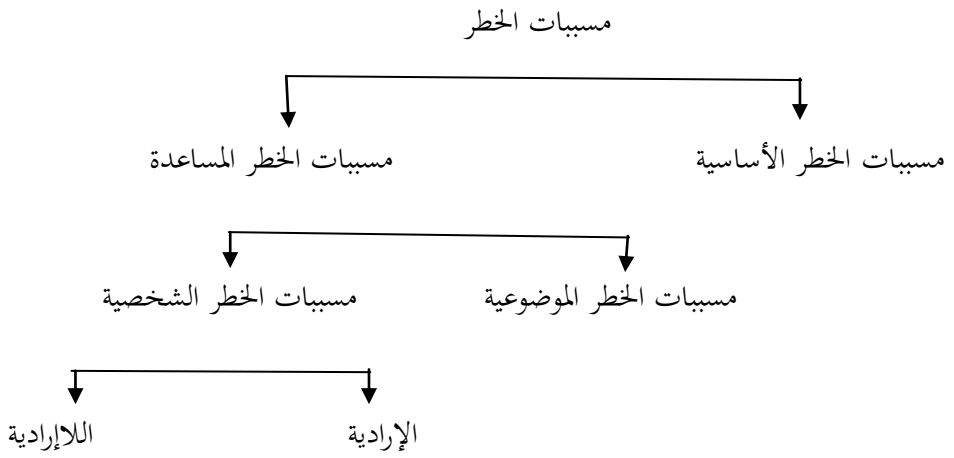

المصدر: (جبرا، 2015، صفحة 230)

3.2 تصنيف الأخطار من وجهة نظر التامين:

وجب توفر مجموعة من الشروط الخطر حتى يكون قابلا للتامين ويمكن حصرها في:

- ✓ **أن يكون الخطر محتملا** :ومعناه أن ما يتحتم وقوعه أو يعرف زمن وقوعه لا يمكن تأمينه، وكذلك ما لا يتصور وقوعه وهذا أهم شرط فيه، وإذا كان الخطر هو ركن التأمين وسببه الذي لا يقوم بدونه، نجد هنا حالتين فقد يكون الاحتمال في الوقوع وعدمه، قد يكون في زمن الوقوع أي أنه محتم الوقوع ولكن لا يعرف متى يقع. (بن ثنيان، 2003، صفحة 65)
- ✓ **أن يكون الخطر مستقبليا**: أي أن الخطر المؤمن ضده محتمل الوقوع في المستقبل، ويجب أن يكون طرفي العقد متأكدين من أن هذا الخطر قد يقع مستقبلا. (شنافي، 2016، صفحة 70)
- ✓ **ان يكون خارج عن إرادة طرفي العقد**: أي ان الخطر لا يكون متعلق بمحض إرادة الطرفين، فإذا تعلق تحقق الخطر بإرادة المؤمن له وحده وهو الوضع الغالب فلهذا يتعين أن يتدخل عامل آخر ولو بصفة جزئية إلى جانب إرادة المؤمن له حتى ولو كان هذا العامل مجرد صدفة بحيث لا يصير الحادث محققا بالنسبة لهذا الطرف الذي يملك تحقيق الخطر. (ابي الفضل ، 2009، صفحة 53)
- ✓ **أن يكون الخطر مشروعا**: يشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون مشروعا، ومقتضى المشروعية ألا يكون مخالفا للنظام والآداب العامة. (لطفي احمد، 2007، صفحة 81)
- ✓ **أن تكون الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر مالية** :من المعروف أن عقد التأمين من عقود التعويض، أي أن المؤمن له يقوم بدفع قسط التأمين مقدما على أن يقوم المؤمن بتغطية الخطر، وفي حال تحققه يمنح للمؤمن له التعويض المستحق والمتمثل في الخسارة المالية التي لحقت به، أما إذا كان ناتج الخطر خسارة نفسية أو معنوية فإنه لا يمكن قياسها او تقديرها ماليا.
- ✓ **أن يكون الخطر قابلا للقياس الكمي** :يجب أن يكون الخطر قابلا للقياس الكمي بحيث يكون من الممكن تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة عند تحقق الخطر، ويمكن تقدير حجم الخسائر المتوقعة بدقة وبطريقة إحصائية تعتمد على الخبرة الماضية لتحقق نفس الخطر وكذلك حساب الأقساط الكافية العادلة لتغطيته تأمينيا.
- ✓ **ألا يكون الخطر عاما أو مركزا** : إن تحقق هذا الخطر يؤدي إلى خسائر مالية فادحة ومن الحجم الهائل، لأن التركيز الجغرافي يؤدي إلى زيادة الحوادث، كما أن التركيز المالي يؤدي لزيادة حدة

الخسارة للحادث الواحد، وألا يكون من الأخطار العامة التي تصيب نتائج تحققها جماعات كبيرة جدا من الأفراد في نفس الوقت وذلك مثل أخطار الزلازل والبراكين والصواعق والفيضانات والحروب والثورات والكساد الاقتصادي وذلك نظرا لفداحة الخسائر التي تنجم عن تحققها من ناحيته ولصعوبة قياس احتمال تحققها كميا بدقة من ناحية أخرى لهذه الأسباب ترفض شركات التأمين قبول التأمين ضد الأخطار العامة. (حربي و عقل، 2016، صفحة 26)

الجدول التالي يبين أهم الأخطار التي تواجه قطاع الأعمال خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 1: أهم أخطار الأعمال على المستوى العالمي خلال الفترة (2021–2022)

نوع الخطر	2020	2021
المخاطر السيبرانية	%40	%44
تعطل الأعمال	%41	%42
الكوارث الطبيعية	%17	%25
تفشي الوباء	%40	%22
التغير في التشريعات واللوائح	%19	%19
تغير المناخ	%13	%17
الحرائق	%16	%17
تطورات السوق	%19	%15
نقص العمالة الماهرة	%13	%13
تطورات الاقتصاد الكلي	%8	%11

المصدر: (Allianz, 2022, p. 3)

3. الإطار النظري للتامين:

يعد التأمين أحد أهم الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر وأنجعها، فهو وسيلة لحماية الأفراد والمنظمات من الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار والحد من أثارها، كما يعتبر أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث بحيث تتجلى أهمية التأمين من خلال استمرار ظهور الأخطار العالية القيمة والتي تؤدي

إلى خسائر فادحة كما هو الحال في أخطار الكوارث الطبيعية أو الأخطار التكنولوجية، فعلى الرغم مما وصل إليه العالم من تطور تكنولوجي فان التامين يعتبر آلية تضمن حماية واستمرارية الاقتصاد.

1.3 مفهوم التامين:

ان التامين ركن بالغ الأهمية وأحد الروافد الأساسية التي يبنى عليها النظام الاقتصادي، ويستمد أهميته من توفير الحماية والأمان للإنسان وممتلكاته والحد من الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التامين وتختلف باختلاف الزاوية المنظور له منها نذكر منها:

- ✓ التامين لغة مشتق من كلمة أمن، أمنا وأمانا وتعني التصديق والوثوق بالغير أي إعطاء وتوفير طمأنينة للنفوس وإزالة الخوف. (كافي ، 2016، صفحة 16)
- ✓ تعرف المادة 619 من القانون المدني التامين الجزائري بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى. (القانون 04-09 المادة 02، 2009، صفحة 5)
- ✓ والتامين فنيا هو من أعمال التنظيم والإدارة، وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة للتقليل من درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه (صالحي، 2016، صفحة 3)

من التعريفات السابقة يمكن تعريف التامين: عملية نقل عبء الخطر من المؤمن له الى المؤمن، حيث يتعهد المؤمن بسداد تعويض مالي عن الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه للمؤمن له أو للمستفيد مقابل مبلغ مالي (القسط التامين) يؤديه المؤمن له مسبقا وفقا لأحكام وشروط عقد التامين، وعليه يمكن تحديد عناصر التامين والتي تتمثل في (المؤمن، المؤمن له، المستفيد، عقد التامين، الخطر).

2.3 مبادئ التامين: إذا نظرنا إلى فكرة صناعة التأمين نجدها ترتكز على أساس توزيع نتائج الخطر في حال وقوعه بين عدد من الأشخاص حتى تخف وطأته عليهم بدلاً من أن يتحمله أحدهم فيثقل كأهله، وتطورت هذه الفكرة لتصبح نظاما قائم على أساس التعاون لمواجهة الخسائر المالية التي يتعرض لها المؤمن لهم، ويرتكز التامين على مجموعة من المبادئ الرئيسية والمتمثلة في:

- ✓ **مبدا التعويض:** يستلزم على المؤمن ان يوفي بالتزاماته اتجاه المؤمن له في حالة تحقق الخطر، وذلك بدفع مبلغ التعويض. (مسلم، 2003، صفحة 18)
- ✓ **مبدا المشاركة في التامين:** يقضي هذا المبدأ بأنه إذا قام المؤمن له بالتامين لدى أكثر من شركة تامين، فان المؤمن له يحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشترك شركات التامين في التعويض عند تحقق الخطر كل شركة حسب حصتها في مبلغ التامين. (كافي ، 2016، صفحة 142)
- ✓ **مبدأ الحلول في الحقوق:** المقصود به أن يحل المؤمن محل المؤمن له في مقاضاة متسبب الضرر عندما تتحقق مسؤوليته التقصيرية، والمقصود بمتسبب الضرر كل أجنبي عن عقد التأمين يتسبب في إحداث الخطر المؤمن ضده، أي أن هذا المبدأ لا يطبق في جميع أنواع التأمين وإنما في الحالات التي يكون فيها متسبب الضرر شخص ثالث أي بعبارة أخرى يتولد حق المتضرر في الرجوع إلى شخص معين. (الطائي و واخرون، 2011، صفحة 102)
- ✓ **مبدأ منتهى حسن النية:** يقضي بتوخي منتهى حسن النية لدى طرفي التعاقد، فحسن نية المؤمن له تقتضي بأن يدلي بكافة البيانات والحقائق المتعلقة بالتأمين المطلوب، كما يجب أن تكون هذه البيانات مطابقة للواقع سواء تعلق الأمر بموضوع التأمين ودرجة التعرض للخطر عند التعاقد، وأثناء سريان العقد، اما بالنسبة المؤمن يتطلب الأمر بألا يدلي ببيانات خاطئة مضللة بقصد التأثير عليه لشراء عقد التأمين، أو يقبل المؤمن التأمين على شيء أصبح غير ذات موضوع كأن يؤمن على بضاعة يعلم بأنها وصلت فعلا لميناء الوصول، أو يضيف شروطا خاصة لم يكن قد اتفق عليها مع طالب التأمين ويعتبر إخلال المؤمن بأي شرط من الشروط السابقة إخلالا بمبدأ منتهى حسن النية تجاه المؤمن له، وهنا يحق للأخير فسخ العقد. (عبد ربه، 2006، صفحة 101)
- ✓ **مبدأ المصلحة التأمينية:** وتعني أن الشخص الذي يتلقى منفعة وثيقة التأمين يجب أن يكون هو الذي وقعت له الخسارة المالية وقت تعرض الشيء موضوع التأمين للضرر، وهذا المبدأ هو حق الفرد أو المنظمة القانوني في التأمين ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية يمكن التأكد منها بين الفرد وبين الشيء موضوع التأمين، وهذا يعني أن يتحمل الفرد خسارة أو مسؤولية قانونية نتيجة

حدوث الضرر أو خسارة للشيء موضوع التأمين وأن ينتفع ماديا نتيجة بقائه على ما هو عليه. (المعهد المالي، 2016، صفحة 15)

- ✓ **مبدأ السبب القريب:** والمقصود به السبب المباشر الذي أدى إلى وقوع الخسارة أو الذي يكون قادرا على بدء سلسلة من الحوادث المتصلة تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسارة بدون تدخل أي مؤثر آخر مستقل، وترد هنا ملاحظة أن المقصود بالقريب ليس الزمان أو المكان بل المقصود بالقريب هو المتسبب. (المصري، 2009، صفحة 182)

3.3 أهداف التأمين: يؤدي التأمين دورا رئيسيا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويعمل على التقليل من الآثار الناجمة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وبالتالي يعتبر التامين داعم رئيسي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتتمثل أهداف التامين فيما يلي:

- ✓ **الأهداف الاقتصادية** :يعمل التامين على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في:
  - تحقيق استقرار المؤسسات والعاملين فيها من خلال حمايتهم من الأخطار التي قد تلحق بها مما يؤدي لإفلاسها وتصفيتها، من خلال حمايتها من الخسائر مقابل أقساط بسيطة؛
  - زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال بث روح الأمن والطمأنينة والراحة النفسية للعمال وإزالة تأثير الخوف والقلق من المستقبل، واستمرارهم في مؤسساتهم وزيادة خبراتهم مما ينعكس على إنتاجيتهم ويؤدي إلى زيادة المردود المادي للمؤسسة؛
  - القيام بعملية التمويل من خلال تجميع الأقساط التي تتجمع لديها من الأفراد والمؤسسات فتقوم باستثمارها أو توجيهها للإقراض. (ابو بكر و السيفو ، 2006، صفحة 113)
  - توفير الرخاء والرفاهية من خلال توفير الخدمات والتقليل من البطالة لما توفره من فرص عمل لعدد كبير من الأفراد. (المعهد المالي، 2016، صفحة 30)
  - المحافظة على عناصر الإنتاج والحفاظ على الثروة بحيث تحرص مؤسسات التامين على إعادة وتوفير نفس الظروف للمؤسسات او الافراد قبل تحقق الخطر أي تحييد الأثر المادي للحادث؛
  - العمل على زيادة الائتمان وتدعيم الثقة بالمقترضين مما يشجع مؤسسات الإقراض على تزويد طالبي القروض بالسيولة اللازمة للقيام بالمشاريع. (فلاح، 2008، صفحة 252)

- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات غير المنظورة (خدمات التأمين)، وما تحصل عليه مؤسسات التأمين الوطنية من عملات صعبة من خلال تأمينات الأجانب وعمليات إعادة التأمين التي تصب في مصلحة الدولة؛
- محاربة الضغوط التضخمية من خلال امتصاص الفائض من بين يدي أفراد المجتمع وبالتالي التقليل من الطلب وتخفيف حدة ارتفاع الأسعار. (المشاقبة و واخرون، 2003، صفحة 69)

✓ **الأهداف الاجتماعية:** لا تقتصر أهداف التامين على الجانب الاقتصادي بل تتعداه الى الجانب الاجتماعي، فالتامين يعتبر وسيلة من وسائل الاستقرار النفسي للأفراد، من خلال المساهمة في التقليل من حدة الآثار المترتبة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وتتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- تنمية شعور الفرد بالمسؤولية إزاء نفسه وأسرته ومجتمعه والعمل على تقليل الحوادث؛
- توفير الأمن والاستقرار للأسرة عن طريق تعويض الفرد عما يصيبه من أمراض أو عجز أو انقطاع في الدخل أو تلف الممتلكات. (مسلم، 2003، صفحة 22)
- محاربة المرض الاجتماعي الناتج عن المرض والإصابة والبطالة مما يحمي المجتمع من الآثار السلبية؛
- خلق مجتمع متماسك متعاضد ومستقر. (المشاقبة و واخرون، 2003، صفحة 70)

4. تحليل سوق التامين في الجزائر:

1.4 انتاج قطاع التامين:

الجدول 2: انتاج قطاع التامين للنصف الأول من2018-2022 الوحدة (مليار دج)

السنوات	S1 2018	S1 2019	S1 2020	S1 2021	S1 2022
الإنتاج	73.9	81.21	71.02	75.03	78.39
تامين الممتلكات	64.87	70.12	60.8	64.47	66.24
تامين الأشخاص	6.72	7.5	6.57	6.77	8.76
القبول الدولي ccr	2.31	3.59	3.64	3.79	3.38

المصدر: (CASH, 2022, p. 4)

من خلال الجدول والمتعلق بإنتاج قطاع التامين خلال النصف الأول من الفترة 2018-2022 نلاحظ ان قطاع التامين بلغ في سنة 2018 حوالي 73.9 مليار دينار جزائري ليرتفع سنة 2019 إلى 81.21 مليار دينار جزائري أي بنسبة زيادة تقدر ب 9.9% لينخفض خلال النصف الأول من سنة 2020 إلى 71.02 مليار دولار بنسبة انكماش تقدر ب12.54% نظرا لعدة عوامل ولعل أبرزها جائحة كورونا وسياسة تقييد الواردات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، ليعود قطاع التامين إلى التعافي مجددا مع النصف الأول لسنة 2021 حيث ارتفع إجمالي الإنتاج إلى 75.03 مليار دينار، وفي النصف الأول من سنة 2022 حقق إنتاج يقدر ب 78.39 مليار دولار بنسبة نمو وصلت الى 4.78%وهذا راجع بالأساس إلى انتعاش أسعار المحروقات بالإضافة إلى رفع القيود التي كانت مفروضة خلال جائحة كورونا مما سبب انتعاش طفيف في مجمل الاقتصاد الجزائري ومن ضمنه قطاع التامين.

ونلاحظ أيضا ان التامين الممتلكات يمثل أكبر نسبة من مجموع إنتاج قطاع التامين بنسب تتراوح بين 84.5% و87.8% من مجموع إنتاج قطاع التامين خلال النصف الأول للفترة بين 2018 و2022، حيث حقق إنتاج بقيمة 64.87مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2018 ليرتفع إلى 70.12مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2019، لينخفض خلال النصف الأول من سنة 2020 إلى 60.8مليار دينار نتيجة العوامل سالفة الذكر، ليعود إلى الارتفاع مجددا مع النصف الأول من سنة 2021 ليصل إلى 64.47 مليار دينار، ليصل إلى 66.24مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022.

أما بالنسبة للتامين على الأشخاص بالرغم من المكاسب المحققة خلال النصف الأول من سنة 2022 حيث حقق إنتاج بقيمة 8.76 مليار دينار أي بنسبة تقدر ب 11.17% من إجمالي إنتاج قطاع التامين إلا أنها تعتبر نسبة ضئيلة، وذلك راجع لعدة اعتبارات منها درجة الوعي التأميني لدى الفرد الجزائري وضعف القدرة الشرائية والوازع الديني، بالإضافة إلى آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى الفرد الجزائري بصفة خاصة.

القبول الدولي يقصد به الأقساط المتنازل عليها من طرف شركات التامين التي تمارس نشاط تأميني خارج الجزائر لصالح الشركة المركزية لإعادة التامين CCR، وتدخل ضمن تصدير الخدمات وتكون هذه الأقساط بالعملة الصعبة، حيث في النصف الأول من سنة 2018 إنتاج بقيمة 2.31 مليار دينار جزائري بنسبة لا تتجاوز 3.13%، لتنخفض في النصف الأول من سنة 2022 الى 3.38مليار دينار جزائري بنسبة انخفاض تقدر ب 10.9%مقارنة بنفس الفترة لسنة 2021، ويمثل نسبة لا تتجاوز4.31% من اجمالي انتاج قطاع التامين وهو ما يعتبر نسبة ضئيلة.

2.4 انتاج قطاع التامين حسب الشركات:

✓ **الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:**

حققت الشركة الجزائرية للتأمينات رقم أعمال خلال النصف الأول من عام 2022 بقيمة 12.3مليار دينار مقابل 12.1مليار دينار في نفس الفترة من عام 2021 بزيادة قدرها 2.1%، حيث سجل فرع السيارات إنتاج إجمالي بقيمة 3.9 مليار دينار مقابل 1.2 مليار دينار من عام 2021 أي بنسبة زيادة تقدر ب 10.2%، وشهد فرع التامين على النقل تطور كبيرا بنسبة تصل إلى 20.6%ناتج بشكل أساسي عن منتجات جسم سفينة الصيد107%، الكليات البحرية بإيرادات تقدر ب 461 مليون دينار جزائري وبنسبة نمو67%، كليات الأراضي العامة 144%.

اما فرع التامين الهندسي فحقق رقم أعمال بقيمة تتجاوز 817 مليون دينار جزائري وبنسبة زيادة تقدر ب 26.8%، ناتجة عن منتجي جميع أخطار الموقع44%، وتامين المسؤولية المدنية (RC) بنسبة 103%، كما بلغ إجمالي حجم فرع الحريق والعناصر الطبيعية 6.3 مليار دينار جزائري، أي بنسبة انخفاض تقدر ب 7.4%، وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض في تامين cat-nat والمتعلق بالكوارث الطبيعية بنسبة 62%، فيما حقق فرع التامين الزراعي نمو بنسبة 82,9% نتيجة زيادة الاكتتاب في تامين الإنتاج الحيواني؛

✓ **شركة تامين المحروقاتCASH :**

حققت CASH رقم أعمال يقدر 6.6 مليار دينار جزائري خلال النصف الأول من سنة 2022 بنسبة زيادة تقدر ب 19.6% عن نفس الفترة من سنة 2021، ونسبة زيادة في عدد العقود المكتتبة تقدر ب 6%، حيث يمثل فرع IRD حوالي 80% من إجمالي إنتاج الشركة، محققا خلال النصف الأول من سنة 2022 زيادة تقدر ب 20% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، ويرتبط ذلك أساسا بأداء فرع الحريق نتيجة لعدة عوامل منها (ارتفاع أقساط بعض العقود الكبرى، وزيادة رأس المال المؤمن عليه، وانخفاض قيمة العملة، وكذلك ارتفاع الأسعار في السوق الدولية).

ويحتل فرع تامين السيارات المرتبة الثانية في محفظة الشركة بحصة تصل الى 12.8% ورقم أعمال 855.1 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك الى (الزيادة في أقساط بعض العقود الرئيسية، وتعزيز أساطيل معينة، وتمديد الضمانات لبعض العقود الكبيرة، وكذلك تطبيق بروتوكول الحد الأقصى للتخفيضات)، أما بالنسبة إلى فرع النقل والذي يمثل 7% من إجمالي إنتاج الشركة، وحقق خلال النصف الأول من سنة 2022 نسبة زيادة وصلت إلى 27% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، وترجع هذه النتيجة إلى عدة عوامل منها (زيادة أقساط عدة عقود كبرى، وزيادة رأس المال المؤمن عليه، وانخفاض قيمة العملة، وزيادة الأسعار في السوق الدولية)؛

- ✓ **الشركة الدولية للتامين وإعادة التامين CIAR**:

حققت شركة ciar خلال النصف الأول من سنة 2022 رقم أعمال بقيمة 4.7 مليار دينار أي انكماش بنسبة 3.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث انخفض إنتاج فرع تامين السيارات بمقدار 167 مليون دينار جزائري وحقق رقم أعمال بقيمة 3.3 مليار دينار جزائري، وذلك راجع بالأساس إلى انتهاء عقد تامين شركة Algérienne des Eaux في مارس 2022، كما انخفض فرع IRD بنسبة 4.2% وذلك راجع لانخفاض فرع تامين الحريق بنسبة تصل إلى 9.1% بسبب خسارة عقد شركة Algérienne des eaux والذي تقدر قيمته بأكثر من 50 مليون دج.

وحقق تامين البناء نمو بنسبة 15.8% محقق دخل إضافي بقيمة 60.7مليون دينار جزائري، أما فرع تامين الكوارث الطبيعية فقد حقق زيادة بنسبة 3.6% خلال النصف الأول من سنة 2022 مقارنة

بالنصف الأول من سنة 2021، وهو ما يمثل انتاج إضافي قدره 8 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة إلى فرع النقل فحقق انخفاض بنسبة 41%وذلك راجع بالأساس الى التأخير في تجديد عقد سحب خزانات شركة Naftal والذي 2.9 مليون دينار، بالإضافة الى التراجع في مستوى كل من النقل الجوي والنقل البحري" بمعدلات 18% و11.4% على التوالي، نتيجة فقدان بعض الحالات، كما انخفض إنتاج الفرع الزراعي نتيجة عمد تجديد عقود تربية الأحياء المائية نتيجة وفيات الثروة الحيوانية للاستزراع المائي؛

- ✓ **اكسا AXA**:

مع نهاية النصف الأول من سنة 2022 سجلت أكسا الجزائر رقم أعمال يقدر ب 812.1 مليون دينار جزائري في مقابل تحقيق 708.1 أي بنسبة نمو 14.7%، ويحتل فرع تامين السيارات الحصة الأكبر من رقم أعمال الشركة بنسبة 51.2%، حيث حقق مبيعات بقيمة 417.2 مليون دينار وبنسبة زيادة وصلت إلى 3.1% مقارنة بالنصف الأول من سنة 2021.

أما فرع ird فحقق رقم أعمال بقيمة 346.6 مليون دينار بنسبة زيادة 33.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، وذلك راجع لإبرام العديد من العقود الجديدة ومن أبرزها العقد مع MAKYOL والذي يقدر ب 80 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لفرع النقل فقد حقق نسبة نمو وصلت إلى 11.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021؛

- ✓ **الجزائرية للتأمينات GIG**:

بلغ إجمالي رقم أعمال شركة gig خلال النصف الأول من سنة 2022 حوالي 2.1 مليار دينار بنسبة انكماش تقدر ب 2.4%مقارنة بالنصف الأول من عام 2021، حيث يهيمن فرع تامين السيارات على محفظة الشركة بنسبة 52%، يليه فرع ird بنسبة تصل الى 41%، ثم فرع النقل الذي يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 4%، ويأتي في المرتبة الأخيرة الفرع الزراعي2%؛

- ✓ **شركة اليانس Alliance**:

بلغ إجمالي مبيعات الشركة حوالي 2.8 مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022، مقابل 2.3 مليار دينار في نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة نمو 20.1%، حيث حقق فرع تامين

السيارات مبلغ قدره 1.8 مليار دينار مقابل 1.5 مليار دينار في النصف الأول من 2021 أي بمعدل تطور وصل إلى 22.7%، كما حقق فرع ird نسبة نمو ب 19.8%، أما الانخفاض فقد سجل بفرع النقل حيث وصلت نسبة الانكماش إلى 12.1% وذلك نتيجة انخفاض على مستوى الكليات البحرية بنسبة 24%؛

✓ **الشركة الوطنية للتامين SAA**:

حققت الشركة خلال النصف الأول من سنة 2022 رقم أعمال بقيمة 16.5 مليار دينار أي بنسبة تطور وصلت إلى 4.3% مقارنة مع النصف الأول من سنة 2021، حيث يحتل فرع التامين على السيارات المرتبة الأولى في محفظة الشركة بحصة 64% ومداخيل وصلت إلى 10.5 مليار دج أي بنسبة زيادة 9.1% وذلك نتيجة إبرام عقود جديدة مع كل من BNA وADE وتجديد عقود كل من CEVITAL وMOBILIS، أما بالنسبة إلى فرع ird فقد حقق رقم أعمال بقيمة 5.3 مليار دينار مقابل 5.5 مليار دينار مسجلة في نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة انخفاض 4%؛

✓ **الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR**:

خلال النصف الأول من سنة 2022 حققت شركة ccr رقم أعمال قدره 20.8 مليار دينار أي بنسبة انخفاض قدرها 12.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 ويعود ذلك إلى التأخر في تحويل الحسابات من الشركات المتنازلة، ويلاحظ وجود اتجاه تنازلي في جميع الفروع فيما يتعلق بالأعمال التجارية المحلية (انخفض فرع الحريق بنسبة 15%، الهندسة 55%، السيارات 13%، التامين العشري 31%، الائتمان 52%، الزراعة 35%، النقل 1%)، أما بالنسبة للأعمال التجارية الدولية تظهر الشركة انخفاض بنسبة 11%ناتج عن منطقتي إفريقيا والمنطقة العربية ويرجع ذلك إلى إزالة برنامج المغرب من محفظة الأعمال الدولية، وكذلك التأخر في استلام الحسابات وإعادة هيكلة أعمال برنامج Crysta في منطقة أوروبا.

فيما حققت باقي الشركات نتائج مختلفة خلال نفس الفترة، حيث شهد رقم أعمال شركة TRUSTانخفاض بنسبة وصلت إلى 5.4%، وحققت شركة SALAMA انخفاض في رقم

الأعمال بقيمة 120 مليون دينار أي بنسبة 5.7% وذلك راجع لانخفاض في كافة الفروع حيث سجل فرع السيارات انخفاض بنسبة 1.8% وانخفض فرع ird بنسبة وصلت إلى 15.5% أما كل من فرعي الهندسة والنقل فقد سجلا انخفاض بنسبة وصلت ال 8% و12.6% على التوالي؛

بلغ حجم مبيعاتCNMA 6.9مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022 أي بنسبة زيادة تقدر ب 1.9% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021، ويسيطر فرع التامين على السيارات على محفظة الشركة بحصة بلغت 71.5%، فيما حققت شركة ضمان الائتمان العقاري رقم أعمال بقيمة 615.4 مليون دينار جزائري خلال النصف الأول من سنة 2022 مقابل 652.2 مليون دينار محققة في نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة انخفاض تصل إلى 5.6%؛ اما بالنسبة لشركتي CAAR وGAM فلم يتم الإفصاح عن الحصيلة المحققة خلال النصف الأول من سنة 2022. (CNA, 2022)

3.4 المطالبات:

الجدول 3: المطالبات المعلنة خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022الوحدة (مليون دج)

	2021	2022	نسبة المساهمة في القطاع		التغير	
			2021	2022	النسبة	القيمة
الأضرار	30856.024	37097.321	%90.7	%90.3	%20.2	6241.297
الأشخاص	3148.691	3969.7985	%9.3	%9.7	%26.1	821.1072
التكافلي	/	0.3851	/	%0.001	/	0.3851
الإجمالي	34004.715	41067.505	%100	%100	%20.8	7062.789

المصدر: (CNA, note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022, 2022, p. 5)

من خلال الجدول نلاحظ زيادة حجم المطالبات المعلنة من 34 مليار دينار المسجلة في النصف الأول في سنة 2021 إلى 41.067 مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022 أي بنسبة نمو بلغت 20.8%، حيث حققت المطالبات على تامين الأضرار 30.856 مليار دينار في النصف الأول من سنة 2021 لترتفع خلال نفس الفترة من سنة 2022 إلى 37.097 مليار دينار بنسبة نمو تقدر

ب 20,2%، أما المطالبات المعلنة عن فرع تامين الأشخاص فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مبلغ 3.9697 مليار دينار مقابل 3.1486 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة زيادة تصل إلى 26.1%، أما بالنسبة إلى التامين التكافلي فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مطالبات بقيمة 385153 دينار جزائري.

الجدول 4: تسوية المطالبات خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022الوحدة (مليون دج)

	2021	2022	المساهمة في القطاع		التغير	
			2021	2022	النسبة	القيمة
الأضرار	26137.739	26766.863	%88.3	%88.5	%2.4	629.1243
الأشخاص	3465.544	3478.329	%11.7	%11.5	%0.4	12.7846
التكافلي	/	0.108119	%0	%0	/	0.108119
الإجمالي	29603.284	30245.301	%100	%100	%2.2	642.017

المصدر: (CNA, note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022, 2022, p. 6)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع إجمالي تسوية المطالبات خلال النصف الأول من سنة 2022 إلى 30.245 مليار دينار مقابل 29.603 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة زيادة 2.2%، حيث حققت تسوية المطالبات على تامين الأضرار 26.137مليار دينار في النصف الأول من سنة 2021 لترتفع خلال نفس الفترة من سنة 2022 إلى 26.766 مليار دينار بنسبة نمو تقدر ب 2.4%، أما بالنسبة لفرع تامين الأشخاص فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مبلغ 3.478 مليار دينار مقابل 3.465 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة زيادة تصل إلى 0.4%، أما بالنسبة إلى التامين التكافلي فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مطالبات بقيمة 108119 دينار جزائري.

الجدول 5: المطالبات المدفوعة خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022الوحدة (مليون دج)

	2021	2022	المساهمة في القطاع		التغير	
			2021	2022	النسبة	القيمة
الأضرار	85676.602	94958.011	%95.9	%95	%10.8	9281.409
الأشخاص	3656.198	5049.771	%4.1	%5	%38.1	1393.573
التكافلي	/	0.243057	%0	%0	/	0.243057
الإجمالي	89332.801	100008.026	%100	%100	%11.9	10675.225

المصدر: (CNA, note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022, 2022, p. 6)

5. خاتمة:

عرف قطاع التامين خلال السنوات الأخيرة تقلبات كثيرة وتذبذب في معدلات النمو، وذلك في كافة فروع التامين المحددة وفق القانون الجزائري، كما ان إنتاج شركات التامين عرف تفاوت بين الشركات حيث نجد شركات حققت زيادة في رقم الأعمال مقارنة بالسنوات السابق فيما حققت شركات أخرى انكماش في رقم الأعمال، وذلك راجع لعدة أسباب منها التقلبات السياسية في الجزائر بالإضافة إلى جائحة كورونا مما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي بشكل عام والجزائري بشكل خاص، ومن أهم ما توصلنا إليه من خلال البحث :

- ✓ لا تقتصر أهمية التامين على الجانب الاقتصادي فحسب بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي من خلال محاربة المرض والفقر والعجز؛
- ✓ يعمل التامين على تحقيق نوع من الأمان للمؤسسات مما يعود إيجابا على النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تدني مساهمة قطاع التامين في النشاط الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة راجع لعدة عوامل أهمها التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على مجمل النشاط الاقتصادي ومن ضمنها قطاع التامين؛
- ✓ تدني نشاط التامين على الأشخاص والذي يسجل في أحسن الأحوال نسبة لا تتجاوز 9,2% من مجمل إنتاج قطاع التامين وذلك راجع لعدة عوامل منها الوازع الديني، لضعف الوعي التأميني، وضعف مستوى دخل الفرد؛

- ✓ يغلب على سوق التامين الجزائري طلب التامين على الأضرار بنسبة تفوق 90%؛
- ✓ ضآلة حجم التامين التكافلي في السوق الجزائري نظرا لحداثة الممارسة وعدم معرفة الفرد الجزائري بهذا النوع من التامين.
- ✓ تأخر شركات التامين الجزائرية في الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم يؤدي إلى توليد نظرة سلبية اتجاه الشركة ومن ثم نقص في التعامل وبالتالي تراجع حجم الإنتاج.

التوصيات :

- ✓ تركيز الجهود على ترقية قطاع التامين من اجل ضمان ترقية النشاط الاقتصادي.
- ✓ فتح مجال المنافسة العادلة أمام الخواص وشركات التامين الأجنبية من اجل ضمان تطوير قطاع التامين.
- ✓ إقامة ندوات وملتقيات من اجل العمل على توعية الافراد والمؤسسات بأهمية التامين في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ إلزام شركات التامين على السرعة في الوفاء بالتزاماتها وذلك حتى تتمكن المؤسسات من الاستمرارية في النشاط.
- ✓ ضرورة العمل على ابتكار منتجات تأمينية تتلاءم مع ظروف الافراد والمؤسسات مع استعمال الوسائل التكنولوجية في التسويق للمنتجات.

6. قائمة المراجع:

- ابراهيم ابوالنجا، (1983)، التأمين في القانون الجزائري الجزء الأول، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- احمد محمد لطفي احمد، (2007)، نظرية التامين، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- براهيم علي ابراهيم عبد ربه، (2006)، مبادئ التامين، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- تسوري بن تسوري بهية، (2021)، دور التأمين في تسيير مخاطر تكنولوجيا المعلومات، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 163-182.
- سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، (2003)، التامين واحكامه، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- شهرزاد صالحي، (2016)، نمذجة تسعير حوادث السيارات "دراسة قياسية على الشركة الجزائرية للتأمينات "SAA، (رسالة ماجستير)، سطيف، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر.
- عبد الله حسن مسلم، (2003)، ادرة التامين والمخاطر، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع.
- عزالدين فلاح، (2008)، التأمين مبادئه وأنواعه، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

- علي المشاقبة واخرون، (2003)، ادراة الشحن والتامين، عمان، دار الصفاء.
- عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، (2006)، ادرة الخطر والتامين، عمان، دار اليازوري.
- القانون 04-09 المادة 02، (05/ 08/ 2009)، القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية رقم 47.
- كافي مصطفى يوسف، (2016)، ادارة المخاطر والتامين عمان، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- كفية شنافي، (2016)، أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الإتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، سطيف، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- كمال محمود جبرا، (2015). التأمين وإدارة الخطر، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محمد توفيق البلقاني، وجمال عبد الباقي واصف، (2004)، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، القاهرة، دار الكتب الأكاديمية.
- محمد رفيق المصري، (2009). التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- محمد عريقات حربي، وسعيد جمعة عقل، (2016)، التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، عمان، دار البداية للنشر.
- المعهد المالي، (2016)، مدخل إلى أساسيات التأمين، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- هاني ابي الفضل، (2009)، التأمين أنواعه المعاصرة، دمشق، دار العصماء.
- يوسف حجيم الطائي، واخرون، (2011)، إدارة التأمين والمخاطر، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- Allianz. (2022). Allianz Risk Barometer Results appendix 2022. munich: Allianz Global Corporate & Specialty.
- CASH. (2022). Synthèse de la note de conjoncture du CNA. Alger.
- CNA. (2022). compte rendu Réunion du Groupe Statistiques du 2ème trimestre et premier semestre 2022 – Assurances de Dommages –. Algérie : CNA.
- CNA. (2022). Note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022. alger : CNA.
- Gauvin, A. (2000). La nouvelle gestion du risque financier. Paris : Edition integrale, Librairie générale de droit et de jurisprudence.